مركز القدس

الخلافات الطلابية والفلتان الأمني في جامعات الضفة .. الأسباب والحلول

فضل عرابي

تقارير

تقارير

الخلافات الطلابية والفلتان الأمني في جامعات الضفة .. الأسباب والحلول

فضل عرابي

شهدت معظم الجامعات في الضفة الغربية، في الأسابيع الماضية توترات وخلافات متصاعدة بين الحركات الطلابية منفردين ومجتمعين، مترافقة مع حالة من الانفلات الأمني، وصلت حدّ جرائم قتل، واشتباكات مسلحة، وصدامات بالأيدي، ما تسبب بعرقلة العملية التعليمية.

في منتصف شهر تشرين الثاني\ نوفمبر الماضي علقت جامعة الخليل الدوام، إثر امتداد شجار عائلي إلى حرم الجامعة، كما لم تغب مظاهر الفلتان الأمني عن محيط جامعة القدس (أبو ديس) منذ مطلع الشهر الماضي، إذ تكررت حوادث إطلاق النار في محيطها، واقتحمت عناصر مسلحة حرمها الجامعي، ما دفع إدارتها لإخلاء الجامعة وتعليق الدوام، في ظل اتهامات للحكومة والأجهزة الأمنية بالتقصير.

جريمة قتل

وكان قد أسفر شجار داخلي للشبيبة الطلابية الذراع الطلابي لحركة فتح، يوم السبت 4 كانون أول\ ديسمبر 2021، في الجامعة العربية الأمريكية في مقرها الرئيسي في جنين، عن مقتل الطالب مهران خليلية طعنًا بالسكين، وإصابة 3 آخرين. [1]

الخلافات الطلابية في جامعة بيرزيت

وترافق ذلك مع إغلاق جامعة بيرزيت جراء خلافات بين الحركة الطلابية، [2] فبعد اقتحام الأجهزة الأمنية الفلسطينية سكنًا لطلبة الجامعة، أصدرت الكتل الطلابية، باستثناء حركة الشبيبة الفتحاوية، بيانًا ضدّ ممارسات الأجهزة الأمنية، [3] كما اتهمت كتل طلابية حركة الشبيبة الفتحاوية، بتنفيذ سلسلة اعتداءات بحق طلبة الجامعة منذ بداية العام الدراسي الجاري. [4]

في أعقاب بيان الكتل الطلابية، أصدرت حركة الشبيبة الفتحاوية في جامعة بيرزيت بيانًا هاجمت فيه الكتل الطلابية، مؤكدة أنها رفضت الاعتقال السياسي في كل من الضفة وقطاع غزة وفتحت خيمة اعتصام سابقًا ضدّ هذا الملف.

وهاجمت الشبيبة في بيانها كتلةَ الوحدة الطلابية، متسائلة: "هل هناك كوادر تلاحق من كتلة الوحدة الطلابية؟ وهل هناك أنشطة لهذه الكتلة؟ ثالثًا فإن نصف قيادات هذه الكتلة يتقاضون رواتب من الأجهزة الأمنية وبالأسماء والرتب". [5]

لتردّ كتلة الوحدة الطلابية في بيان لها على بيان الشبيبة الفتحاوية بالقول إنها تتحدى أن تُنشر أسماء أعضائها الذين يتلقون رواتبًا من "أجهزة دايتون" (على حدّ وصفها)، حتى يكونوا معلومين للجميع بما فيهم جمهور الطلبة.

وأضافت: "إن كنّا نتلقى رواتب من أجهزة دايتون فلماذا تُقطع مخصصات الجبهة الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب من الصندوق القومي التابع لمنظمة التحرير". .[6]

لجنة النظام في جامعة بيرزيت تتخذ مجموعة قرارات

لاحقًا أصدرت إدارة جامعة بيرزيت بيان جاء فيه: "بحثت لجنة النظام خلال ثلاثة عشرة جلسة، وما زالت، بالتفصيل في الأحداث التي وقعت في محطّة القبول خلال التسجيل الأوّلي للطلبة المقبولين، وخلال انتخابات أندية كلية الأعمال والاقتصاد، وخلال إحياء ذكرى استشهاد ياسر عرفات، وخلال تقديم الامتحانات في مختبر رتاج".

وأضاف البيان: "أخذت قرارات، وأوقعت عقوبات مختلفة بحق طلبة خالفوا الأنظمة، بما فيها إيقاع عقوبة الإنذار الأول والنهائي بحق ثمانية طلبة، وتوصية بالفصل بحق طالب واحد حتى الآن، علاوة على تعليق وضع عدد من الطلبة حسب المادة 25 من نظام اللجنة، بما يعني منع هؤلاء الطلبة من دخول الجامعة إلى حين البتّ في قضاياهم من قبل اللجنة".[7]

الكتل الطلابية تردّ

لكن الكتل الطلابية اعتبرت أن بيان الجامعة "لا يعكس الواقع ومستغرب"، وقال ممثل الكتلة الإسلامية في الجامعة إسماعيل البرغوثي إن بيان "جامعة بيرزيت لم يوضح التفاصيل كما يجب".

وأوضح: "البيان تحدث عن محاسبة المتورطين في الإشكالية التي حدثت خلال استقبال طلاب السنة الأولى، لكن في الواقع لم تراجع اللجنة كثير من الطلبة الذين وردت أسماؤهم بين المشاركين في الشجار".

واعتبر البرغوثي أن "البيان غير مكتمل والجامعة يجب أن تتخذ إجراءات أكثر من التي أعلنت عنها"، وأضاف: "علمنا عن وجود ثمانية أشخاص في الإشكالية الأولى لكننا لم نسمع أنه تمت محاسبتهم أو الاستماع لهم من قبل اللجنة".

فيما اعتبر منسق كتلة الوحدة الطلابية وليد حرازنة أن "المتورّطين في المشاكل أكبر من عدد الذين قال بيان الجامعة إنها أصدرت قرارات بحقهم".

وأضاف: "بيان الجامعة محاولة للرد على بيان الكتل الطلابية بطريقة ملتوية"، حسب وصفه، وأكد أن "المخرجات التي تحدثت عنها الجامعة ليست التي نطمح لها أو التي كنا نتوقعها من لجنة النظام".

وشدّد على أن عدد المتورّطين الذي أعلنت الجامعة عن محاسبتهم "أقل بكثير من الواقع"، وأضاف: "مطالبنا واضحة هو أن تسرع الجامعة في محاسبة المتورطين".

وأشار إلى أنه تعرض لاعتداء من قِبَل ملثمين داخل سكنه الجامعي، وقال: "طالبنا بإصدار بيان استنكار لما حصل معي ومحاسبة المشاركين في الاعتداء وحينها نستأنف جلسات الحوار، وهذا لم يحصل حتى اللحظة".

وأضاف: "لم يتم فتح تحقيق في الاعتداء الذي تعرّضت له، لا من قبل الجامعة أو الشرطة، ومن المقرر أن أتقدم بشكوى اليوم أو غدًا".

بينما قال ممثل كتلة اتحاد الطلبة، طارق البرغوثي، إنّ "البيان الذي صدر عن الجامعة مستغرب" وحمل المسؤولية عن البيان لعمادة شؤون الطلبة.

وأضاف: "كنا ننتظر بيانًا يردع المخالفين للقانون، لدينا شواهد أن ممثل الشبيبة كان مشاركًا في أحد الشجارات، وفي الشجار الذي اندلع في ذكرى الشهيد عرفات ظهر أحد طلاب الشبيبة وهو يحمل مسدسًا وزعم أنه (لعبة)، وكلامه غير صحيح، ولم تحاسبه إدارة الجامعة، لنفترض أن رصاصة خرجت من المسدس ما هي النتيجة حينها؟".

واعتبر أن "عميدة شؤون الطلبة لا يجوز أن تكون من المجلس الثوري لحركة فتح"، في إشارة إلى تعيين عنان الأتيرة في المنصب مؤخرًا.

وأضاف: "تعامل الجامعة مع ملف الاعتقال السياسي من قِبَل جيش الاحتلال والأجهزة الأمنية تغير منذ تعيين الرئيس الجديد للجامعة وعميدة شؤون الطلبة"، وأوضح: توجهت لعميدة شؤون الطلبة وطرحت عليها مخاوفي من التعرض للاعتقال السياسي، ردّت عليَ: "لما تنسجن بتنحل"، حتى في ملف الطلبة الأسرى لدى الاحتلال تغيرت المعاملة من قِبَل محامي الجامعة".

من جانبه، نفى ممثل حركة الشبيبة الطلابية رأفت السويطي الاتهامات التي وجهتها الكتل الطلابية لها، وقال: "الاتهامات باطلة علمًا أنهم يعلمون أن لجنة النظام عقدت عدة جلسات، واستمعت للمتهمين والمعتدى عليهم والشهود، وأصدرت الجامعة عدة قرارات".

وحول الاعتداء على ممثل كتلة الوحدة، قال سويطي: "لا نعلم الجهة التي اعتدت عليه ونحن استنكرنا ما حصل معه وأكدنا رفضنا للاعتداء على الطلبة سواء في الجامعة أو خارجها". [8]

لجنة النظام لاتزال في حالة انعقاد

في حديث خاص لـ"مركز القدس للدراسات" أكد الدكتور غسان الخطيب نائب رئيس جامعة بيرزيت للتنمية والاتصال أن التوتر الحاصل بين الكتل الطلابية ناتج عن خلافات سياسية أو سلوكية، ولا يتعلق بقضايا لها علاقة بالجامعة.

وأضاف: "الاتهامات متبادلة وكثيرة بين الكتل الطلابية، ونتمنى منها ومن امتداداتها السياسية المساعدة في معالجة هذه المشاكل خارج الجامعة، لنتمكن من الدراسة في بيئة آمنة ومناسبة، لأن استمرار هذه الظاهرة سيدمر المؤسسات التعليمية، وهو ما يشكّل دمارًا للمجتمع والفئات الشابة".

وردًّا على البيانات التي صدرت من الكتل الطلابية والتي تحدثت فيها عن استغرابها من قرارات لجنة النظام، وأنها لم تعاقب كلّ من قام بافتعال المشاكل ومخالفة القانون والاعتداء على الطلبة؛ قال الخطيب: منذ بداية هذه التطورات المؤسفة، عملت لجنة النظام، وما زالت تعمل، بشكل حثيث، لمحاسبة كل طالب تورّط في مخالفات قانونية، علمًا أن هذه العملية تستغرق عادة وقتًا، لأنها تشمل متابعة الشكاوى العديدة، والاستماع للشهود، وعددهم كبير، والاستماع لدفاع المشتكى عليهم حسب الأصول، وذلك من أجل توخّي العدل والإنصاف "فلجنة النظام أشبه بحمكمة مصغّرة". [9]

مهرجان إحياء ذكرى انطلاقة حماس

أقامت الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت، يوم الثلاثاء 14 كانون الأول\ ديسمبر، مهرجانًا لإحياء ذكرى انطلاقة حركة حماس، تخلله عرض عسكريّ ومسيرة في الحرم الجامعي، قبل الدخول بالقوة إلى مبنى قاعة كمال ناصر لاستكمال الحفل بداخلها، بعدما أغلقتها إدارة الجامعة، وقطعت الكهرباء عنها، إلا أن طلبة مشاركين في حفل الانطلاقة كسروا نوافذ القاعة وبابها ودخلوا إليها ثم أقاموا المهرجان الاحتفال بداخلها. [10]

وحمّلت الكتلة الإسلامية عمادة شؤون الطلبة مسؤولية الإشكاليات التي حصلت خلال المهرجان، واتهمتها بأنها "تتّبع سياسة جديدة تهدف للتضييق على الحركة الطلابية، ودعتها للتراجع عن هذه السياسة في الوقت الذي يتعرّض فيه النشاط الطلابي للتضييق والملاحقة من قِبَل الاحتلال وأجهزة أمن السلطة، خارج الجامعات وداخلها".

وحول تفاصيل ما جرى في الجامعة، أوضحت الكتلة في بيان لها: "تقدّمنا بطلب لإقامة النشاط لعمادة شؤون الطلبة وفق الأصول، منذ ما يقارب الشهر، وبما أن اتفاق الحركة الطلابية الأخير كان الردّ على طلبات الأنشطة خلال ثلاثة أيام من تقديم الطلب، فإننا مضينا في استكمال ترتيبات نشاطنا حيث لم نتلق جوابًا بالرفض من عمادة شؤون الطلبة".

وتابعت: "نستنكر بشدة محاولة عمادة شؤون الطلبة منع دخول أهالي شهداء الجامعة وأسراها المدعوين إلى المهرجان، في سابقة خطيرة غير مألوفة من أعراف الجامعة وثقافتها، وما كان لنا أن نقبل بأن يهان أهالي شهداء الجامعة وأسراها".

وأضافت: "نتعهد بإصلاح أي ضرر مادي وقع دون قصد أو تخطيط خلال تنفيذ النشاط، ونؤكد على موقفنا الثابت بالحرص على الجامعة وسمعتها واستعدادنا الدائم لبذل كل جهد يساهم في رفعتها". [11]

من جانبه، قال الدكتور غسان الخطيب ، نائب رئيس الجامعة للتنمية والاتصال، في حديث خاص لـ"مركز القدس والدراسات" أن عمادة شؤون الطلبة تنفذ قرارات صادرة عن إدارة الجامعة بالحدّ من النشاطات التي يكون فيها أعداد كبيرة داخل الغرف المغلقة، بسبب جائحة كورونا، ويتم رفض أي نشاط غير منسجم مع المعايير الصحية.

وأضاف: "كان هناك ندوة لمعهد أبو لغد بالتعاون مع مؤسسة ماس، وتم رفضها لأنها كانت ستنظم داخل القاعة، كما أوقفت الإدارة نشاطًا مقررًا للخريجين القدامى لجامعة بيرزيت لنفس السبب".

وشدّد أن الجامعة طلبت من الكتل أن تنظم أنشطتها خارج القاعات في ساحات الجامعة، وهو ما وافقت عليه كافة الكتل الطلابية، وقد طُلِب من الكتلة الإسلامية بأن تنظم مهرجانها في ساحات الجامعة، وأنه لا يمكن تنظيم المهرجان داخل قاعة كمال ناصر بسبب الإجراءات الاحترازية لجائحة كورونا، لكن الكتلة الإسلامية بدأت مهرجانها في الساحة لمدة ثلث ساعات وربع دون أن يعترض أي أحد عليهم، لكنهم قرروا الدخول لقاعة كمال ناصر المغلقة، لأنه لا يوجد أي استخدام للقاعات الكبرى إلا بإجراءات استثنائية خاصة، لكنهم كسروا الباب والنوافذ ودخلوها، ولا صحة للاتهام الموجه لإدارة الجامعة بأنها وافقت على إقامة المهرجان في القاعة، ثم تراجعت عن ذلك بعد اقتحام قوات الاحتلال للجامعة. [12]

قلق واستنكار

أصدر مجلس جامعة بيرزيت بيانًا عبّر فيه عن القلق البالغ من استمرار "ظاهرة العنف الداخلي من قبل بعض الطلبة في الجامعة"، وأكد تصميمه على الاستمرار في بذل كل الجهود الممكنة لمعالجة هذا الظاهرة، كما استنكر حادثة استخدام العنف المتمثلة في تكسير نوافذ وأبواب في قاعة كمال ناصر والتهجم على حرس الجامعة، وإدخال أدوات وتجهيزات غير مصرّح بها.

وأضاف البيان: "بعد سلسلة من المشاكل والاعتداءات العنيفة فيما بين مجموعات من الطلبة تمت معايشتها في جامعة بيرزيت وجامعات فلسطينية أخرى، فقد كان مجلس الجامعة قد أكد على ضرورة نبذ المظاهر العنيفة داخل الحرم الجامعي وعلى إيقاع أقصى العقوبات بحق المخالفين، وفي ضوء تزايد التحذيرات من المتحور الجديد، فقد تم الإيعاز للجنة المختصة بإجراءات حماية الجامعة من مخاطر وباء كورونا بأخذ الإجراءات اللازمة للصحة والسلامة العامة، وفي مقدمتها تمديد وقف كافة الأنشطة التي تضم تجمهرًا كبيرًا في داخل قاعات مغلقة". [13]

ردّ الكتلة الإسلامية

رأت الكتلة الإسلامية أن بيان مجلس الجامعة قد احتوى مغالطات في المضامين وقفزًا عن السياقات وتحيزًا خطيرًا في التعاطي مع الشأن الطلابي.

مطالبة مجلس الجامعة بتقديم اعتذار لأهالي الشهداء والأسرى عن الإهانة والأذى المعنوي الناتج عن منعهم –وللمرة الأولى في تاريخ الجامعة– من دخول أسوارها، وأنه من الأولى قبل كيل الاتّهامات والتهديد بالعقوبات مراجعة عميدة شؤون الطلبة التي قررت منع النشاط المقرر مسبقًا قبل انعقاده بفترة وجيزة، ورفضت مجرد النقاش وقالت بالحرف الواحد "لا وقت لدي، وقتي ثمين".

وأضافت الكتلة في بيان لها: "من المؤسف أن مجلس الجامعة لم يتحرك للاعتداءات الكثيرة منذ بداية الفصل الدراسي والتي بدأت بالاعتداء على رفاق القطب الطلابي وأبناء الكتلة الإسلامية خلال استقبال الطلبة الجدد واختتمت باقتحام سكن منسق كتلة الوحدة الطلابية والاعتداء عليه، كما يظهر بيان مجلس الجامعة تحيزًا واضحًا ومؤسفًا حين ينسب سلسلة العنف والاعتداءات المتواصلة منذ بداية الفصل الدراسي "لمجموعات طلابية" مع أن المتسبب بها طرف معروف ممثلًا بقيادته وهيئته الإدارية كما هو معلوم لكل أسرة الجامعة، في حين سارع مجلس الجامعة لتسمية الكتلة الإسلامية واتهامها". [14]

لجنة نظام خاصة

حوّلت جامعة بيرزيت، منسقي الكتلة الإسلامية والقطب الطلابي الديمقراطي ولجنته التحضيرية، إلى لجنة نظام خاصة بإشراف رئيس الجامعة مباشرة، على إثر الفعاليات التي أحيتها الكتلتان في ذكرى انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة حماس في 13 و14 كانون أول\ ديسمبر الجاري 2021. [15]

وفي بيان لهما، استنكر القطب الطلابي الديمقراطي والكتلة الإسلامية تحويل نشطاء فيهما إلى اللجنة الخاصة على خلفية فعاليات الانطلاقة، "تحت ذرائع وحجج واهية".

وجاء في البيان المشترك: "إننا في الكتلة الإسلامية والقطب الطلابي نرفض هذه اللجنة جملة وتفصيلاً، ونرفض المثول أمام اللجنة حيث تُعدّ سابقة خطيرة، بأن تتم محاسبة ممثلي الأطر الطلابية على خلفية نشاطات وطنية داخل الجامعة".

وقالت الكتلة الإسلامية والقطب الطلابي، إنّ إجراءات الجامعة تأتي في محاولة لطمس كل ما هو وطني ومحاربة وتضييق الخناق على الحركة الطلابية، "ونأسف أنه لم يتم تشكيل لجنة على أحداث العنف الأخيرة في الجامعة التي حصلت في وقت سابق".[16]

خطوات احتجاجية

أغلقت الكتل الطلابية صباح يوم الإثنين 20 كانون الأول\ ديسمبر الجاري عمادة شؤون الطلبة احتجاجًا على تحويل إدارة الجامعة لممثلي الكتلة الإسلامية والقطب الطلابي للجنة نظام خاصة.

كما اعتصم مئات الطلبة أمام مبنى رئاسة الجامعة رفضًا لقرار تشكيل اللجنة لمعاقبة مسؤولي بعض الأطر الطلابية، على خلفية تنظيم نشاطات وطنية في ذكرى انطلاقة فصائل فلسطينية خلال الأيام الماضية. [17]

وطالبت كتلة الوحدة الطلابية، وكتلة فلسطين للجميع، والكتلة الإسلامية، وكتلة الاتحاد، والقطب الطلابي الديمقراطي التقدمي، مجلس أمناء الجامعة برئاسة الدكتور حنا نصار بـ"اتخاذ موقف حازم من التصرفات غير المسؤولة والمجحفة بحق الحركات الطلابية الصادرة عن عميدة شؤون الطلبة عنان الأتيرة، لعدم كفاءتها في إدارة شؤون الطلبة وحل مشاكلهم والتسرع في إصدار القرارات التي انعكست سلبًا على مجتمع جامعة بيرزيت، ونطالبها بالاعتذار والتعهد أمام الجميع بتغيير سياستها على أرض الواقع أو تقديم استقالتها".

كما وطالبت الكتل في بيان لها بإلغاء لجنة النظام الخاصة المزمع عقدها بحق منسق القطب الطلابي ولجنته التحضيرية ومنسق الكتلة الاسلامية وإلغاء أي إجراءات اتخذت بحقهم.

ودعت إدارة الجامعة إلى التدخل الفوري للإفراج عن الطلبة المعتقلين لدى الأجهزة الأمنية. [18]

وأغلقت الكتل الطلابية يوم الثلاثاء 21 كانون أول\ ديسمبر 2021 مبنى الإدارة ردًّا على عدم الاستجابة لمطالبها.

و قال ممثل كتلة القطب الطلابي التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين محمد فقهاء إن الإدارة في أعقاب إغلاق مبنى الرئاسة طلبت الحوار مع الكتل الطلابية حيث ستعقد جلسة بمشاركة مختلف الكتل الطلابية باستثناء الشبيبة الفتحاوية. [19]

تفريغ الجامعات من المحتوى الوطني

في حديث خاص لـ"مركز القدس للدراسات" اعتبر وزير التربية والتعليم العالي الأسبق الدكتور ناصر الدين الشاعر أن السبب الأساسي لتصاعد الخلافات الطلابية في الجامعات يعود إلى تفريغ النشاط الجامعي من الهمّ الوطني والاجتماعي، وأن غياب هذا الهمّ قاد البيئة الجامعية لمشاكل بين الطلبة لا قيمة لها، فمن باب حرص الجامعات على أمنها واستقرارها لم تعد تسمح بنشاطات وطنية لتدفع الثمن بطريقة معاكسة.

أما السبب الثاني لهذه المشاكل من وجهة نظر الشاعر فهو عدم تطبيق القانون على الجميع، ما يؤدّي إلى الفلتان من العقاب، موضحًا أنه من الخطير لأيّ إنسان أن يشعر بأنه محميّ وله معارف وواسطة معينة، وأنه قادر على أن ينجو من العقاب، ولو تم تطبيق العقوبة في أول مرة اخترق فيها القانون دون أي مجاملة، حينها لم يكن لأحد الجرأة على تكرار التجربة.

ويضيف: بتقديري الشخصي، أن من يتجاوز القانون هم أناس يشعرون أنهم فوق القانون، وأن لا أحد يستطيع محاسبتهم.[20]

ويتفق رئيس هيئة الشخصيات المستقلة خليل عساف مع وزير التربية والتعليم العالي الأسبق، في أن غياب القانون هو سبب رئيس لما يحدث في الجامعات الفلسطينية، موضحًا أنه حينما يتم تطبق قوانين وقرارات الجامعات على أشخاص دون أشخاص آخرين فمن الطبيعي أن نرى مثل هذه النتائج في الجامعات.

وتابع عساف، في حديث خاص لـ"مركز القدس للدراسات": أنه لا توجد تعبئة وطنية حقيقية لشباب الجامعات، وإنما هناك حالة من التحشيد والتهييج، فنحن نمرّ بمرحلة وطنية مزرية سيدها الانقسام، فهناك طلاب يقومون بأعمال مخالفة للقانون ولا تتم معاقبتهم، بينما يتم ملاحقة ومحاسبة طلاب آخرين على نواياهم "على فرض أنه يمكن أن يفعلوا شيئًا ما، وهنا أتكلم عن طلبة الكتلة الإسلامية".

وواصل: حينما يشعر البعض بالاضطهاد، بينما يشعر البعض الآخر أنه مميز وأنه فوق القانون، من الطبيعي أن نرى الفلتان في الجامعات، خاصة وأن غالبية هؤلاء الطلبة ينتمون للأجهزة الأمنية الفلسطينية، ويعتبرون أن من حقّهم أن يفعلوا ما يريدون. [21]

ويؤكّد مدير مركز "شمس" لحقوق الإنسان الدكتور عمر رحال، أن الإشكاليات في المؤسسات التعليمية ليست بالجديدة، ولكن علينا أن نفرق بين أعمال العنف بين الحركات الطلابية لأسباب تنظيمية وسياسية كما كان يحدث في السابق، وبين ما نشهده في هذه الأيام الحالية من انفلات وعنف لأسباب اجتماعية ومناطقيه وجهوية.

وأضاف رحال في حديث خاص لـ"مركز القدس للدراسات": تراجع دور الحركة الطلابية الفلسطينية مؤخّرًا لأن الهمّ الوطني لم يعد هو الهم الأساس لها، كما تراجع دورها النقابي والسياسي في ظل الانقسام الفلسطيني، مبينًا أن إدارة الجامعات تتحمّل جزءًا المسؤولية عن هذه الحالة حيث يتم محاصرة كتل طلابية معينة داخل الجامعات، فيما يسمح لكتل أخرى بأن تمارس كل نشاطاتها، بالإضافة لعدم إجراء الانتخابات في الجامعات، وملاحقة بعض الكتل الطلابية واعتقال طلبتها على أساس سياسي، واستقواء بعض الحركات الطلابية بالمؤسسة الأمنية، وتغاضي بعض إدارات الجامعات عن مسلكيات بعض نشطاء الحركة الطلابية من أحزاب سياسية معينة.

وتابع رحال: هناك كتل طلابية لها سطوة وسيطرة في الجامعات، وتقرّر من يستلم المناصب الهامّة فيها، كما أن بعض أعضاء هذه الكتل لها منصب قيادية داخل الحركة الأمّ، وهو ما يحدث مشاكل داخل الكتلة الواحدة.

ولفت رحال إلى أن السلطة تتحمل مسؤولية ما يجري داخل الجامعات، بشكل مباشر، ممثلة في وزارة الداخلية، والمحافظ، بسبب عدم بسط سيادة الأمن، وغيابه، والتلكؤ في تنفيذ النظام والقانون، مشدّدًا على أن السلطة مطلوب منها حماية الأمن خارج أسوار الجامعات. [22]

دور إدارة الجامعات

يرى أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت الدكتور بدر الأعرج أن سبب تصاعد المشاكل في الجامعات يرجع إلى غياب مبدأ سيادة القانون بدون محاباة، ويعتقد أنّ هذه مشكلة حقيقة في قطاع العدالة في فلسطين والضفة، وذلك لوجود ثغرات كثيرة، ونقص في قوانين معينة.

وحول دور إدارة الجامعات، ينوّه الأعرج في حديث خاص لـ"مركز القدس للدراسات" إن إدارات الجامعات هي جزء من المنظومة المجتمعية وتستمد قوتها من الفضاء العام، موضحًا: "بمعنى أن الجامعة حين تشعر بأنها جزء من مجتمع يطبق القانون بحزم، فإن هذا يعطي قدرة لإدارة الجامعة لتنفذ القانون بحزم، لكن في حالة التراخي الموجودة خارج الجامعة في المجتمع الواسع فإن هذا يلقي بظلاله عليها".

وأضاف: "بما أن الأشخاص الذين يقومون بهذه التجاوزات من "الحزب الحاكم" فإنه من المؤكّد أن عملية المحاسبة لن تكون جدّية بشكل كامل سواء التي ستقوم بها إدارة الجامعة أو الأجهزة الأمنية". [23]

الحلول

يرى مدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية "مسارات" هاني المصري، بأن المخرج عامّ ووطني، ويقوم في أساسه على إحياء المشروع الوطني والمؤسسات الوطنية، وخصوصًا مؤسسات منظمة التحرير.

ولن يأتي المخرج الوطني إلا كما جاء في التاريخ الفلسطيني كله من خلال تفجر ثورة أو انتفاضة، ستأتي عاجلًا أم آجلًا، لأن الاحتلال لا يبحث عن تسوية ولا عن شريك فلسطيني، وإنما عن عملاء، ويعمل على تصفية القضية، هذه الثورة أو الانتفاضة القادمة متوقع أن تصبّ في المجرى الطبيعي، مجرى مقاومة الاحتلال والتصدي للتحدّيات التي تتهدّد القضية والأرض والشعب، ففي هذا السياق فقط يتوحّد الشعب وقواه الحيّة ويحدث التغيير المطلوب والقادر على استنفار الطاقات والإبداعات للشعب الفلسطيني في جميع أماكنه. [24]

الخاتمة

شهدت معظم الجامعات في الضفة الغربية، في الأسابيع الماضية توترات وخلافات متصاعدة بين الحركات الطلابية تارة، وبين الحركات الطلابية وإدارة الجامعات تارة أخرى، مترافقة مع حالة من الانفلات الأمني، وصلت حدّ جرائم قتل، واشتباكات مسلحة، وصدامات بالأيدي، ما تسبب بعرقلة العملية التعليمية.

ويجمع المراقبين على أن الأسباب الرئيسة لما يحدث في الجامعات هي: تفريغ الجامعات من الهمّ الوطني والمجتمعي، وغياب سلطة القانون، الذي يُطَبّق على أشخاص ولا يُطَبّق علي آخرين، مما

يمنح البعض شعورًا بأنه فوق القانون ولا يمكن لأحد محاسبته، بالإضافة لتضييق إدارات الجامعات على بعض الحركات الطلابية ومنع أنشطتها الوطنية، في مقابل السماح لحركات أخرى بممارسة كافة أنشطتها، بالإضافة لعدم اجراء الانتخابات في أكثر من جامعة.

أما الحلول، فيرى المراقبين أنها تكمن في سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء، وإعادة تفعيل دور الحركات الطلابية الوطني والمجتمعي، وعدم التضييق عليها، والسماح لها بممارسة كافة نشاطاتها الوطنية، وتوفير بيئة آمنة لكافة الكتل الطلابية، ووقف الملاحقات الأمنية والاعتقال السياسي للمنتمين لكتل بعينها.

---

[1] - https://cutt.us/GtL62
[2] - https://2u.pw/YUcEf
[3] - https://cutt.us/OM9qt
[4] - https://cutt.us/BtO6G
[5] - https://cutt.us/wGCQ0
[6] - https://cutt.us/wGCQ0
[7] - https://cutt.us/j0uVw
[8] - https://cutt.us/Ic7oO
[9] - أجرى الباحث المقابلة في 15-12-2021
[10] - https://cutt.us/C9laN
[11] - https://cutt.us/FMKXI
[12] - أجرى الباحث المقابلة في 15-12- 2021
[13] - https://cutt.us/8ru5d
[14] - https://2u.pw/bzEvy
[15] - https://cutt.us/UVoGR
[16] - https://2u.pw/bXAfZ
[17] - https://cutt.us/OHOeb
[18] - https://2u.pw/XWO9B
[19] - https://cutt.us/bXo8T
[20] - أجرى الباحث المقابلة في 15-12-2021
[21] - أجرى الباحث المقابلة في 15-12-2021
[22] - أجرى الباحث المقابلة في 16-12-2021
[23] - أجرى الباحث المقابلة في 16-12-2021
[24] - https://2u.pw/WQxQ3